مؤتمر مدريد ثان سيمنح الشرعية للدول العربية المعتدلة ويساعدها على مواجهة ايران والاسلاميين

■ تميل أحداث معينة في الشرق الاوسط الى التكرار. بدل انتظار مواجهة اخرى لجيراننا، ربما نحاول المضي في اتجاه آخر واسترجاع مؤتمر السلام في مدريد الذي عُقد في تشرين الاول (اكتوبر) 1991.

عُقد هذا المؤتمر في إثر حادثين مهمين: نهاية الحرب الباردة والانتصار على العراق في حرب الخليج. الآن ايضا حدثت أحداث مهمة يمكن أن تدفع باجراء سياسي من جديد. في الحقيقة إن مؤتمر مدريد لم يُنجز انجازات مهمة، لكنه افتتح تفاوضا بين الجانب الاسرائيلي والعربي، أفضى آخر الأمر الى توقيع اتفاق اوسلو واتفاق السلام مع الاردن.

تواجه اسرائيل اليوم عدة جبهات، كل واحدة منها ذات قدرة كامنة على التدهور عسكريا: ايران، وسورية، ولبنان (حزب الله)، والفلسطينيين، والارهاب الاسلامي على نحو عام. لا تستطيع اسرائيل أن تواجه عسكريا وسياسيا جميع هذه الأخطار في الآن نفسه. يمكن علاج كل حلبة على حدة، وهذه في الحقيقة هي السياسة الاسرائيلية التقليدية. لكن هذا التوجه غير ملائم، في البدء لأنه يتجاهل الجانب النظامي للقضايا والحقيقة أنها كلها أو أكثرها متصل بعضها ببعض؛ وثانيا، لأن تطبيقه سيستمر زمنا طويلا؛ وثالثا، لأنه لا ينشىء سلم أولويات واضحا للعلاج في الميادين المختلفة. يستطيع مؤتمر مدريد الثاني أن يكون جوابا لهذه القيود. لن يستطيع علاج جميع الميادين والمشكلات: حصول ايران الممكن على الذرة والارهاب الاسلامي هما مشكلتان يجب على النظام العالمي أن يعالجهما. ولكن ستُطرح على جدول اعمال المؤتمر قضايا اخرى تقف بيننا وبين الدول العربية، وفي الأساس بالطبع المثلث السوري – اللبناني ـ الفلسطيني.

لكل جانب في المثلث اهتمام بمحاورة اسرائيل: فسورية معنية باعادة الجولان بسبل سياسية؛ ولبنان معني بتعزيز مكانته السيادية؛ والفلسطينيون، بعد أن دُفعوا الى الزاوية، معنيون باقامة دولتهم.

رغم حقيقة أن اسرائيل ستضطر الى التخلي في كل واحدة من هذه الجبهات، فانها ما تزال تستطيع الخروج رابحة من عقد مؤتمر كهذا. إن مشاركة سورية قد تدق إسفينا في المعسكر الراديكالي في الشرق الاوسط. ما يزال موقف سورية غير واضح. انها تبث على موجتين، وهذا شيء قد يكون نابعا من تردد بشار الأسد. إن المبادرة الى المؤتمر ستوجب عليه أن يختار اختيارا واضحا بين مسار المواجهة ومسار التحادث.

سيكون المؤتمر استمرارا لعملية تعزيز مكانة لبنان المستقلة التي حصلت على زخم بعد الحرب. يستطيع المؤتمر أن يكون أداة ضغط لاضعاف مكانة حزب الله في لبنان. وقد يستطيع المؤتمر أن يفضي الى تجدد التحادث مع الفلسطينيين. وسيحدد ايضا الحوار الداخلي الفلسطيني بين معارضي العملية ومؤيديها، وقد يفضي ايضا الى تغييرات داخل حماس. لم يُفضِ مؤتمر مدريد الاول الى تغيير فوري. سيلقى المؤتمر الحالي ايضا صعوبات مختلفة بالتأكيد، لكن احتمالاته أكبر في بادي الرأي. اوروبا والامم المتحدة في وضع أقوى للتأثير في المباحثات. وكذلك العالم العربي موجود في محور الدول المعتدلة وهو مستعد ومعني بتقديم العملية. لا توجد في هذا المحور مصر والاردن فقط، بل السعودية ايضا التي بادرت الى خطة سلام عربية أجازها مؤتمر القمة العربية في بيروت، في آذار (مارس) 2002. إن وجود أكثر الدول العربية تدينا في هذا المعسكر يمنحه ختماً اسلامياً.

لاسرائيل ولهذه الدول مصلحة مشتركة هي إضعاف العوامل الراديكالية في الشرق الاوسط. وفي النهاية اذا لم يُفض المؤتمر الى تغيير فوري، فانه سيخلق جوا جديدا في المنطقة، وسيمنح القوى المعتدلة في العالم العربي الموجودة في ضائقة شرعية وسيُمكّن من استمرار علاج أكثر حصرا لمشكلات اخرى تتصل بايران وبالارهاب الاسلامي.

البروفيسور ايلي فودة
رئيس قسم الدراسات الاسلامية والشرق الاوسط في الجامعة العبرية
(هآرتس) – 2006/9/12

ترك محاربة الفلسطينيين فجاءت حماس وبقي عاريا امام المجتمع الدولي

ايهود اولمرت يقدم تنازلات بعد كل جولة عسكرية ومن الخطأ اجتماعه بعباس قبل تخلي حماس عن الارهاب

■ ما الذي يحدث هنا؟ تُدبر الحكومة الأمر كأنها مفلسة وكأنها عاجزة. انها تبحث عن أن تبيع أو تشتري جدول عمل وطنيا جديدا. بثمن بخس، وبفائدة قليلة بعملة المصلحة الوطنية.

قبل الحرب تهرب ايهود اولمرت من لقاء أبو مازن، لأن رئيس السلطة الفلسطينية لم يحارب «الارهاب» الفلسطيني وحكومة حماس، وبقي عاريا مجردا في الساحة الدولية.

لماذا يتم الحديث معه بعد أن فقد السيطرة على شعبه ومنظمته؟. الآن، بعد أن أعلن اولمرت بأننا «انتصرنا في الحرب» ـ وفي الحقيقة لاسرائيل انجازات ملحوظة ـ وهن عزمه وترك شروطه وتحفظاته.

كان يمكن أن يكون لقاء أبو مازن اجراء مناسبا قبل الحرب. وسيكون كذلك ايضا في ظروف مناسبة في المستقبل. ولكن الآن؟ لماذا التعجل؟ من غير أن تعترف حماس التي تنضم الى حكومة فتح لأبو مازن باسرائيل؟ ومن غير وقف دائم لاطلاق صواريخ القسام؟ لحظة. لماذا؟.

حتى بدء الحرب، في 12 تموز (يوليو)، اعتقد اولمرت أنه لا يوجد شيء حقيقي في خريطة الطريق. لهذا توجه الى اجراء من جانب واحد، الى الانطواء. يتبين الآن أنه لا انطواء. أيجعل هذا خريطة الطريق بديلا مُرادا؟ ولقد أعلن أنه لن يُجري تفاوضا على اطلاق جلعاد شليط. انه مستعد الآن للقاء أبو مازن ـ الذي لا ينجح في الحصول على شليط من أيدي مختطفيه ـ مقابل لا شيء. من غير شليط. ومن غير صورته. ومن غير صوته، ومن غير أن يُنقل الى مصر. ومثله ايضا عمير بيريتس. منذ اللحظة التي شعر فيها بأنه أخفق في وزارة الدفاع، أخرج أبو مازن وبشار الأسد من مستودع الخردة. لا توجد علامة حياة من شليط ومن إلداد ريغف واهود غولدفاسر، لكن بيريتس أصبح في الطريق الى رام الله والى دمشق. من ذا سيعلم ما الحقيقة وما الكذب في مكتب وزير الدفاع، الذي وُصف مستشاره الاعلامي، ايلان اوستفيلد، على لسان «مقربين» كمن ضاق ذرعا بجو الكذب السائد بقرب بيريتس.

جميعهم يُدبرون جدول عمل وهميا. لقد أعلن شمعون بيريس بتعجل، أنه اذا ما عاد شليط الى اسرائيل فربما يُعاد انتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة أحقاً؟ وكيف سيقف اطلاق الصواريخ المائلة المسار من المناطق؟ كيف ينتظم ذلك في التفكير التحليلي لبيريس، الذي يزعم من جهة أن مطاردة طائرة باهظة الثمن لخلية من المخربين ضئيلة جنون أمني واقتصادي، وهو مستعد من جهة اخرى أن يميل بالجيش الاسرائيلي عن مواقعه في ارض الارهاب عِوض عودة جندي مختطف واحد؟.

يُلخص كل ذلك بحيل اعلامية لتحسين المواقع الشخصية للوزراء. لقد تجاهل آفي ديختر طلب اولمرت، وعاد ليعلن عن أنه سيُطلق أسرى فلسطينيون عِوض المختطفين. ونسخ شاؤول موفاز تأييده اقامة لجنة تحقيق قضائية ـ رسمية لأنه أصبح في طريقه الى الليكود.

اولمرت وبيريتس ووزراء آخرون لا يشغلون أنفسهم بصياغة سياسة حقيقية، بل بخياطة ثوب بلا نسيج لحكومة عارية. ينتمي الى هذه الخياطة، التي يقوم بها خياطون ـ من المختصين بالعلاقات العامة، إزالة الحصار عن لبنان من غير الحصول على علامة حياة من غولدفاسر وريغف. وهي حقيقة أعجب من كل سيناريو خيالي.

يرى الاسرائيلي الحائر أنه يُجدد الآن عمل (أو روح) «منتدى المزرعة» من ايام اريئيل شارون. يصدرون للحكومة «حيلا اعلامية» وأحابيل وألاعيب وديكورا وأقنعة وفزاعات، بدل الجوهر. يُجرى بيع علني لانجازات الحرب. طاقة الامكانات التي فُتحت بثمن باهظ تُباع لقاء خلق انطباع واهن، وكأن الحكومة تملك جدول عمل وطنيا، أو أجندة. والنتيجة هي خطأ جوهري.

في الأساس لأن الثمن الحقيقي الذي تدفعه اسرائيل الآن هو تعزيز الانطباع، الذي يضر بها جدا، وهو أنها تتخلى مع انقضاء كل جولة عسكرية، مهما كانت النتائج.

هذا صحيح دائما في اليسار الواضح. مع كل حادثة يخرج عدد من ناطقيه مع اقتراحات تنازلات اخرى. الآن بعد أن أيد جدعون ساعر الحرب العادلة في لبنان يكتب في صحيفة «هآرتس» الجملة الحمقاء «لماذا، مثلا، لا توافق اسرائيل على الكف عن سياسة الغموض الفوضوية، وتُمكّن من الرقابة على قوتها الذرية عِوض رقابة دولية داعي لها؟».

لم تقترب الحكومة بالطبع من خطأ كهذا. لكن نمط العمل والتفكير متماثل دائما: محاولة العثور على جدول عمل وهمي ليُدفع عِوضا عنه تنازلات لا داعي لها.

دان مرغليت
كاتب دائم ومقدم برامج تلفزيونية
(معاريف) ـ 2006/9/12

الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية بعد اجتماعهما في غزة

يا سيدي الوزير: المذنب مفهوم جنائي اما المسؤولية فقضية اخلاقية

لجنة رسمية ضرورية لاظهار المسؤول عن اخفاقات حرب لبنان وليس الجاني

■ «لست أنا المذنب». هذا ما يزعمه وزير الدفاع عمير بيريتس في مواجهته نتائج حرب لبنان الثانية. يبدو أنه لا يفهم ايضا ما الذي يُتحدث عنه.

ليست القضية قضية الذنب، بل قضية المسؤولية. «الذنب» مفهوم مُنتزع من المجال الجنائي، أما «المسؤولية» فمفهوم يتناول الجانب العام والاخلاقي. لا تجب البلبلة بينهما، حتى لو حدث في السنين الأخيرة «تقنين قضائي» لجوانب كثيرة في الحياة العامة – ويُرى احيانا انه اذا كان عمل ما لشخص عام ليس غير قانوني فانه سوّي. وبالطبع هذا غير صحيح.

إن من انتخب في مجتمعات ديمقراطية لمنصب عام يتحمل المسؤولية نحو ناخبيه: انهم سيحكمون عليه بحسب ما يُسمى «امتحان النتيجة». من الواضح أن رئيس الحكومة ووزير الدفاع فشلا في هذا الامتحان: عندما قررا الخروج الى الحرب، لم يأملا حدوث ما حدث. انهما ليسا مذنبين لكنهما مسؤولان.

هذه بالضبط هي القضية التي يبدو أن وزير الدفاع لا يفهمها، اذا كان يعتقد أنه بعد حرب لبنان ايضا لا توجد أية مشكلة في طموحه الى أن يكون رئيس حكومة.

ليست القضية ايضا هل تحتاج اسرائيل الى وزير دفاع مدني: القضية هي أن اسرائيل محتاجة الى وزير دفاع يفهم في الشؤون الأمنية، والجيش والسياسة. اذا استثنينا واحدا، فان عمير بيريتس من جميع وزراء الدفاع الذين كانوا لاسرائيل هو الأول الذي جاء الى عمله من غير أية خبرة في الموضوعات الأمنية، أو السياسة أو الجيش. كان لاسرائيل وزراء دفاع مدنيون ـ دافيد بن غوريون، وليفي أشكول، وشمعون بيرس، وموشيه آرنس. لكنهم جميعا كانوا يملكون تجربة كبيرة، تراكمت لسنين، في الموضوعات الأمنية. بمقابلة ذلك، كان لاسرائيل لوقت قصير وزير دفاع مدني واحد بلا تجربة عسكرية ـ بنحاس لافون. ولم تكن النتائج مجيدة.

عندما تُقام لجنة تحقيق رسمية ـ وستقام رغم جميع التنصلات ومحاولة التذاكي ـ لن يُطلب اليها أن تحدد من المذنب بل من المسؤول. بداية ستضطر الى أن تتناول سؤال كيف عمل المستوى السياسي ـ رئيس الحكومة ووزير الدفاع ـ عندما كان يجب عليهما تحت الضغط اتخاذ قرارات صعبة في موضوعات لم يكن لكليهما ـ لعمير بيريتس بالتأكيد ـ أي تجربة سابقة في كيفية مواجهتها.

مفهوم المسؤولية هو روح المجتمع الديمقراطي. في مجتمعات غير ديمقراطية، في العالم العربي على سبيل المثال، لم يتحمل أحد قط المسؤولية عن الكوارث التي أرهق بها الزعماء شعوبهم: لا المفتي، ولا عبد الناصر، ولا صدام، ولا عرفات، ولا نصر الله. لم يتحمل أحد منهم قط مسؤولية عن الحروب والاخفاقات التي ورطوا شعوبهم فيها.

الأمر مخالف في الديمقراطية، ويحسن أن يفهم الجمهور ـ مثل وزير الدفاع ايضا ـ عمق الفرق. لا الذنب بل المسؤولية. ليس من الإقلال من القدر الاعتراف بالمسؤولية بل العكس.

شلومو أفنيري
محاضر في الجامعة العبرية
(يديعوت احرونوت) 2006/9/12

لا حاجة للجنة تحقيق رسمية ومستقبل الدولة بعد لبنان بحاجة لشيء اكثر من التشهير

■ في الثاني عشر من تموز (يوليو)، قررت حكومة عمرها ستة اسابيع الخروج في عملية عسكرية ردا على المس بسيادة اسرائيل في إثر اختطاف جنديين وقتل ثمانية آخرين. بعد انقضاء 33 يوما أنهت اسرائيل حربا في مواجهة فرقة متقدمة لايران، بما أُعلن عنه أنه «معركة اولى في حرب وجودية».

الفرق بين عملية عسكرية وحرب وجودية كالفرق بين المعلومة والوعي: فنحن نعلم لكننا لسنا واعين بعدُ للواقع الذي حدث هنا لسنين طويلة. هذا الفرق يُحدث خوفا وعدم يقين. إن غياب الوعي الجماعي هو الذي يُحدث التشهير المستمر هنا منذ ايقاف اطلاق النار.

التشهير طبيعي بل مفهوم، لكنه سبّب زيادة حدة أنماط السلوك لاولئك الذين «داخل الصناديق» الموجودين عندنا منذ زمن: فهناك ضرب واضح غير منضبط للسلطة التي بدأت تتولى عملها قبل أقل من نصف سنة؛ وتصريف خطاب عام عصابي، ولن نقول هستيري، في الوساطة بين عناوين يُنشئها الاعلام وعناوين تدفع سلوك رؤساء مؤسسات رسمية ومنظمات خاصة؛ وكذلك دعوات تهدد بقلب نظام الحكم رأسا على عقب بتدابير باطلة («نظام رئاسي») وتُعرض أسس الديمقراطية للخطر. وما الذي يحدث وراء أعمدة دخان التشهير؟ كيف يبدو الواقع «خارج الصندوق»؟. من الخارج – لاول مرة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي يُسمع تهديد بارز لجوهر وجود دولة اليهود من قبل مُنكر للكارثة. إن محاولات اسرائيل السياسية تجنيد العالم لمواجهة هذا التهديد المحسوس تلقى الرد الاوروبي المعروف جدا، الذي تكشف في ايام اخرى مقابل الهتلرية. في الداخل ـ ائتلاف هش مضعضع يحاول أن يُصرّف جدول عمل مليئا الى درجة الارهاق، وهو يسبح في مواجهة عدم ثقة عميق، اسبابه أعمق مما تكشف في الاشهر الستة الأخيرة وأفصح عن نفسه بأنماط التصويت في 3/28، عندما لم يف نصف الناخبين بالتزامهم المدني أو صوتوا تصويتا احتجاجيا. إن من ينظر في هذين الجانبين، المشبعين بالتهديدات الوجودية، من الداخل والخارج، يريد أن يصرخ: «أيها المجانين، إنزلوا عن السطح». مع كل العطف على التشهير الذي يواصل التسرب، وبسبب فهم دوافعه خاصة، هذا هو زمن أن ندعو الجميع الى التنبه. يجب علينا أن نحاول استخراج الحلو من المرّ بعمل طويل. كشفت الحرب الأخيرة عن الكثير من الخلل، والاخفاق والتقصير في الاستعداد وفي اتخاذ القرارات. الكثرة الحاسمة من هذه ليست ولا يمكن أن تكون من فعل يد الموجهين الحاليين. لكن كل اولئك في تراكمه، ينشىء فرصة تاريخية لا بد من خطوة: تحريك عملية تُحدث توجها في المباني، والمعايير، والعادات وطُرز الخطاب المشترك.

هذا بالضبط هو وقت عدم تحرير الموجهين من مسؤوليتهم، بل أن يُطلب اليهم أن يُعرفوا من جديد جدول عملنا جميعا استعدادا لغد مليء بالتحديات. علينا أن نطلب اليهم التحرر من «حيلة» عناوين الغد. بالاضافة الى رتابة مواجهة موضوعات باهظة في مجالات الاجتماع، والاقتصاد والسياسة الخارجية والأمنية، يجب وضع أسس لأسوار الدفاع عن البيت في الداخل: إكمال اعداد دستور متفق عليه، وتحسينات مهمة لنظام الحكم البرلماني عندنا واستثمار ذو شأن في تربية الجيل القادم للمشاركة وتحمل المسؤولية في مجتمع ديمقراطي مستقر فوآر. إن طلب نكاء جراح الأمس (كاتب هذه السطور يعارض لجنة تحقيق رسمية) قد يسبب لنا في أحسن الحالات تقويم الماضي، في حين تقتضي النظرة الى المستقبل بالاضافة الى استخلاص الدروس المهمة، أن نترك طريق الترقيع من اجل الاستثمار في الأسس.

البروفيسور اريك كرمون
رئيس المعهد الاسرائيلي للديمقراطية
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/9/12

دعوة للجنة تحقيق رسمية وفجوة مع المواطنين العرب

حرب لبنان اثرت على ثقة الجمهور بالحكومة وغالبية ترفض التسوية مع سورية

■ انتقادات الجمهور في اسرائيل على المؤسسة السياسية والأمنية تعززت جدا على خلفية حرب لبنان الثانية. قطاعات واسعة من الجمهور لا تثق بقدرة هذه المؤسسات على التنفيذ ونقاء معاييرها بما في ذلك الجيش والكنيست والمحكمة العليا والاعلام. انعدام الثقة هذا هو السبب وراء عدم ثقة الجمهور بقيام الجيش والحكومة بالتحقيق الملائم في الحرب واستخلاص العبر من ذلك. الرأي السائد هو أن الحرب قد أضعفت قوة الردع الاسرائيلية، الأمر الذي يوضح التأييد الواسع لزيادة ميزانية الدفاع طالما لم يؤدِ ذلك الى تقليص ميزانية الرفاه وزيادة الضرائب.

اغلبية الجمهور تنظر بصورة سلبية اليوم الى قرار الاخلاء أحادي الجانب للبنان في عام 2000، ومن دون اتفاق مع سورية ولبنان. مع ذلك، لا تعتقد اغلبية أنه لو أبدت الحكومة مرونة أكبر في المفاوضات مع سورية لكان من الممكن منع الحرب الأخيرة وتعزز قوة حزب الله. أضف الى ذلك أن اغلبية الجمهور تعارض رغم كل ذلك اتفاق سلام مع سورية مقابل الانسحاب الكامل من الجولان. فكرة نشر قوات دولية مقبولة على اغلبية الجمهور، كما كان في السابق. كما يتبين أن هناك اغلبية للمؤيدين لمثل هذا الحل في السياق الاسرائيلي – الفلسطيني ايضا، هذا رغم أن الامم المتحدة تعتبر جسما مؤيدا للعرب.

حسب سلم الفاعلية من صفر الى 100 حصل الجيش من الجمهور اليهودي على علامة 63 (18 كانون الاول ـ ديسمبر 2001)، محكمة العدل العليا حصلت على 48 (66,5 في السابق)، وسائل الاعلام 40، (48 سابقا)، والحكومة 28 (38 سابقا)، والكنيست 27 (30 سابقا)، أي أن هناك هبوطا ملموسا في تقدير الجمهور لمؤسسات الحكم.

صورة مماثلة ترتسم من السؤال حول مستوى الفساد في هذه المؤسسات (حيث ان صفر تعني وجود فساد و100 عدم وجود فساد): الجيش 61، المحكمة العليا 59، الاعلام 51، الحكومة والكنيست 25 لكل واحد.

على هذه الخلفية يسهل فهم اعتقاد 65 في المئة من اليهود أنه ليس من الممكن التنازل عن تشكيل لجنة تحقيق حول حرب لبنان. (27 في المئة يعتقدون أن من الممكن التنازل عنها). أما بالنسبة للقوة الردعية فقد قال 68 في المئة انها قد تراجعت بعد الحرب مقابل 23 في المئة يعتقدون أنها قد تعززت جدا.

ورغم الانتقادات للجيش إلا أن الاغلبية تؤيد زيادة ميزانية الدفاع (68,5 في المئة) شريطة أن لا يمس ذلك بالغايات الاجتماعية وأن لا يؤدي الى زيادة الضرائب.

خلافا للسابق حيث كان هناك تأييد للانسحاب أحادي الجانب من لبنان قال 31 في المئة اليوم ان ذلك الانسحاب قد خدم المصالح الاسرائيلية كما يبدو الآن. وفي المقابل يقول 51 في المئة انه لم يخدم مصالح اسرائيل. اغلبية كبيرة (68,5 في المئة) تعتقد أنها كانت ستنشب في كل الاحوال وان حزب الله كان سيعزز قوته حتى لو أن اسرائيل أبدت مرونة في المفاوضات مع سورية، أي أن اغلبية الجمهور لا تتهم الحكومة في التسبب بالحرب من خلال تعنتها التفاوضي سابقا.

هناك 14 في المئة فقط اليوم يؤيدون الانسحاب الكامل من الجولان، و71 في المئة يعارضون، أما الباقون فمن دون موقف واضح. في تشرين الاول (اكتوبر) 2002 كانت النسبة هي 25 في المئة مع و58 في المئة ضد، الاغلبية ايضا (71 في المئة) تؤيد نشر قوات دولية على حدود اسرائيل الشمالية، وهذا تراجع للمعارضة التقليدية في اسرائيل للتدخل الدولي، 51 في المئة من الجمهور أيدوا ايضا تبني نفس الاسلوب مع الفلسطينيين والاستعداد لسحب الجيش الاسرائيلي من هناك بعد نشر قوات دولية. 39,5 في المئة يعارضون ذلك. التقدير السائد (77,5 في المئة) هو أن أمريكا قد أيدت في هذه الحرب ايضا موقفا داعما لاسرائيل. 16 في المئة قالوا ان سياسة واشنطن كانت متوازنة وقلة قليلة قالت انها مؤيدة للعرب. في المقابل قال 15,5 في المئة فقط أن دول اوروبا قد اتخذت موقفا مؤيدا لاسرائيل، 31 في المئة قالوا ان سياستها متوازنة و47 في المئة قالوا انها مؤيدة للعرب. نفس الشيء بالنسبة للامم المتحدة: 8 في المئة قالوا انها أيدت اسرائيل، و27 في المئة متوازن، و59 في المئة مؤيدة للعرب، أي أن الشعور المهيمن هو أن العالم كله ضدنا. وهناك أساس للاعتقاد ايضا أن الشعور السوداوي قد تعزز لدى الجمهور اليهودي: 80 في المئة قالوا ان هناك تهديدا حقيقيا من قبل ايران على وجود اسرائيل.

الهوية القومية عند العرب واليهود تؤثر على المواقف السياسية. 14 في المئة من اليهود يؤيدون اتفاق سلام مع سورية مقابل الانسحاب الكامل من الجولان، أما عند العرب فكانت النسبة 77 في المئة.

نفس الفجوة تظهر بالنسبة للموقف من سياسة الامم المتحدة ودول اوروبا خلال الحرب اللبنانية. 8 في المئة من اليهود قالوا ان موقف الامم المتحدة كان مؤيدا لاسرائيل مقابل 62 في المئة من العرب. أما بالنسبة لاوروبا فقد قال 15,5 في المئة من اليهود ان موقفها كان مع اسرائيل مقابل 59 في المئة من العرب. أما بالنسبة لامريكا فقد كان هناك اجماع بين الجانبين بصدد دعمها لاسرائيل.

بالنسبة لزيادة ميزانية الدفاع قال 21 في المئة من العرب انهم يؤيدون زيادتها مقابل 68,5 في المئة من اليهود. وأخيرا بالنسبة لايران قال 42 في المئة من العرب (مقابل 79 في المئة من اليهود) انهم يعتقدون أن ايران تمثل تهديدا حقيقيا على وجود اسرائيل.

افرايم ياعر وآخرون
(هآرتس) – 2006/9/12

شارون اطلق على الانسحاب من غزة فك ارتباط ورئيس حكومتنا فسره بالانطواء

اولمرت يواجه تحقيقات وحكومة بلا أفق سياسي ومستقبل من دون حوار وتفاوض مع الفلسطينيين

■ في مثل هذا اليوم قبل سنة بالضبط، في الثاني عشر من ايلول (سبتمبر)، أغلق الجنود الاسرائيليون بوابات غزة الفولاذية. بعد 38 عاما من الاحتلال تم اخلاء مستوطني غوش قطيف «باصرار وحساسية». وغادر آخر جندي اسرائيلي اراضي غزة، من دون اتفاق ومن دون تسوية، ومن خلال خطوة أسماها شارون «فك الارتباط». ليس صدفة أنه في الوقت الذي كان فيه اليسار الصهيوني هو الذي بدأ البناء في المناطق وكأنها كانت لهم منذ أبد الآبدين، قام اثنان من القادة المتطرفين تحديدا من دعاة ارض اسرائيل الكاملة – مناحيم بيغن وشارون – باعادة المناطق.

مع صعود بيغن الى سدة الحكم وُصف على يد اسبوعية «تايم» كداعية للحرب، إلا أنه أعاد كل سيناء لمصر، وفرض بذلك سابقة اعادة الاراضي حتى آخر ملليمتر مقابل السلام. شارون الذي اعتُبر هو ايضا رجل حرب، قام ببناء الضفة وإسكان اليهود فيها، فاجأ العالم بمقولته التاريخية بأن ارض اسرائيل هي حلم قد آن الأوان للاستيقاظ منه. قائد قوي مثله وأحد بناة الحلم هو الذي يستطيع فرض ارادته على أنصاره ورفاقه وتبديد الحلم نظريا وفعليا. وبالفعل، في مرحلة متأخرة من حياتهم قبل هذان القائدان المتطرفان، شرعية تأهيلية من الرأي العام الدولي.

في ظل عدم توفر شريك فلسطيني لتطبيق خريطة الطريق التي طرحها بوش، قرر شارون البدء في فك الارتباط من طرف واحد. إلا أن اليمين المتطرف والمستوطنين واغلبية اعضاء الليكود لم يغفروا له، وخاضوا صراعا من اجل إزاحته عن سدة الحكم حتى يكبحوا الخطوة التالية: الاخلاء في الضفة. خطوة شارون تلك حظيت بدعم مكثف من الجمهور، والاستطلاعات توقعت حصول حزبه الجديد الذي شكله على 45 مقعدا برلمانيا. إلا أن الرب في الأعالي يملك روح دعابة هائلة خاصة به، ولذلك قرر إدخال شارون في غيبوبة في لحظة تاريخية من حياة الدولة.

اليوم مر عام بالضبط على الخطوة العملية الاولى لتبديد الحلم والتراجع عنه. فما الذي حدث منذئذ؟ كل ما لم نحلم به: من اعتقد أن غزة من خلفنا، وجد انها قد أصبحت جنوبنا. اكتشفنا أن من الممكن اخراج الجيش الاسرائيلي من غزة، إلا أن اخراج اليأس من نفوس شعب يرزح تحت وطأة الفقر ولا يملك ما يخسره، أكثر صعوبة. هم يرون الأسطح القرميدية والحقول الخضراء الوارفة في المستوطنات الاسرائيلية، ويرون التطور الصناعي والحضري حول عسقلان، ويرون مصر في الجنوب وهي لا تُحرك ساكنا لمساعدتهم، فينفجرون غضبا.

في هذه السنة اتضح أن انتزاع الشعور بعدم وجود ما يخسرونه ليس ممكنا. بعد شهرين من خلاصهم من الاحتلال وقيامهم بالخطوة الديمقراطية الانتخابية، قامت حماس بتحقيق انتصار ساحق رغم أنف أبو مازن. في اسرائيل يعتبرون اطلاق صواريخ القسام من غزة جحودا ونكرانا. أولم نرحل من هناك من تلقاء أنفسنا؟ لماذا يواصلون اطلاق النار بدلا من اقامة منتجعات سياحية دولية على شاطىء غزة الجميل؟ لماذا يختطفون جنودنا وينفذون عمليات تخريبية؟ نحن لا نستوعب ببساطة. إن كل هذا العنف موجه ضد أبو مازن في الواقع، وموافقته على رحيلنا من دون اتفاق وتسوية والحصول على شيء لرفاهتهم.

بنيامين نتنياهو كان على حق عندما قال ان الرحيل عن لبنان وغزة من دون اتفاقات قد فُهم من قبل الفلسطينيين على أنه انتصار لهم وضعف منا. هناك ارتباط بين تعاظم قوة حماس وحزب الله بعد رحيلنا تحديدا. الهدوء الذي توقعناه في الشمال والجنوب (غزة) لم يأت. صرعة التصدير الايرانية للايديولوجية الاسلامية المتشددة والدعوة لتصفية اسرائيل تسقط على ارض خصبة في غزة. بعد اتفاقات اوسلو وبعد اتفاقي السلام مع مصر والاردن لم يعد الفلسطينيون يرغبون بوجود اسرائيل هنا من فرط يأسهم.

ايهود اولمرت ليس شارون، وقد اخطأ عندما استبدل مصطلح «فك الارتباط» بمصطلح آخر هو «الانطواء»، ذلك لأن المصطلح الثاني ينطوي على مغزى أناني ومتمركز حول الذات ومعناه: نحن سننطوي أينما نريد وكيفما يلائمنا. اليوم أصبح واضحا أن اولمرت يواجه مستقبل تحقيقات، وحكومة بلا أفق سياسي، ومن دون حوار وتفاوض مع الفلسطينيين. فأي يأس هذا؟.

يوئيل ماركوس
معلق دائم في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/9/12

ما يحتاجه رئيس الوزراء ليس منصب وزير دفاع ولكن فريقا استشاريا وغرفة عمليات

■ مسؤولية الوزراء المشتركة لسياسة الحكومة وتطبيقها واعمالها واخفاقاتها غابت وانطوت في مكان ما في لبنان، التركيز على ايهود اولمرت وعمير بيريتس مريح لـ «شخصنة» المجموعة وتجسيدها. هو أيضا مفهوم لان اولمرت من خلال موقفه السلبي من صعود حماس للحكم في السلطة الفلسطينية ومرورا في ادائه في عملية اخلاء عمونة وانتهاء بالحرب هو رئيس وزراء فاشل ومفشل للاخرين. وبيريتس الذي لا يميز بين الساحة ومقر القيادة ظهر كمن يجد صعوبة في القفز فوق هوة الفرق بين من يبني قوة سياسية ومن يقوم بتفعيل قوة عسكرية. لاولمرت وبيريتس مسؤولية اضافية الا أن ذلك لا يعفي كل انظارهم في الحكم من نصيبهم النسبي في المجد والاخفاقات.

هناك حاجة لاستنتاج ثلاث عبر من هذه الحقيقة: من المهم انشاء غرفة حرب وطنية وعلى رئيس الوزراء ان يكون وزير دفاع وان يُنصّب من حوله اشخاصا ذوي قدرات ملائمة. اللجنة الوزارية للشؤون الامنية ملزمة بالارتكاز على غرفة عمليات وطنية يتمثل فيها الجيش والاستخبارات والخارجية والاطراف الاقتصادية والجبهة الداخلية والبوليس والقضاء ويكون فيها مناوب «كمدير للحربية» من الوزراء. أساس المعطيات التي توضع امامهم يجب أن يكون حديثا وواسعا وشفافا دائما. وليس مجرد خط عمودي ممتد من «الوكر» القيادي نحو هيئة الاركان فالى وزير الدفاع ومنه الى رئيس الوزراء مع تقرير عاجل استعدادا للنقاشات النادرة.

هناك اسباب لمعارضة اعطاء حقيبة الدفاع لرئيس الوزراء مثل عدم تفرغه للقضايا الامنية وميله في الشؤون المالية لصالح الدافع على حساب القضايا الاخرى وفي المقابل هناك اسباب جيدة لتأييد توحيد المناصب في الدولة الموجودة دائما في حالة حرب وعلى عتبة الحرب. توحيد المسؤولية الشخصية عن كل اطراف الجهاز من جيش وشاباك وموساد ولجنة طاقة نووية سيوفر له رؤية شمولية للمجريات. هذا الجمع سيجبره على ان يتذكر ان القرار المؤيد لمسألة معينة كالوسائل الخاصة يعني الحسم ضد قضية اخرى لا تقل اهمية مثل تعاظم قوة الجيش من خلال أجهزة تسلح وتدريب مختلفة.

في هذه التركيبة الهيكلية سيستعين رئيس الوزراء ووزير الدفاع بنائبين لكل منهما ـ واحد للخدمات السرية في ديوان رئيس الوزراء وآخر لجاهزية الجيش والصناعة والتطوير في ديوان وزير الدفاع. في النموذج المنفصل تبلور في كل واحد من الديوانين مثلث غريب مكون من المدير العام ورئيس الطاقم والسكرتير العسكري – الا ان هذا السرير لا يتسع الا لاثنين: المدير العام الذي يعتبر من خلال منصبه رئيسا للطاقم المدني والسكرتير العسكري الذي يربط بين الجيش والاستخبارات والمناطق. المنصب الثالث الذي يسمى احيانا «رئيس طاقم البيت الابيض» في نظام لا يشبه النظام الامريكي واحيانا كمساعد شخصي بمرتبة عالية جدا، لا داعي له ان كان الآخران يقومان بمهمتهما باخلاص ووفاء.

مجلس الامن القومي يخضع لرئيس الوزراء. ان لم يول الاهتمام الكافي وان كان على رأسه من لا يسمع صوته تقريبا في مجالس الحرب فان المسؤولية تقع على كاهل من تسبب بذلك – اولمرت الذي عين نائب رئيس الموساد السابق ايلان مزراحي وأنزله الى مرتبة خاضعة لرئيس الطاقم يورام تروبوبيتش. ثمن اداء تروبوبيتش ومزراحي يجب ان يجبى من اولمرت.

وهناك حاجة ايضا لغرز ابرة في بالون منصب السكرتير العسكري الذي تضخم في السنوات الاخيرة. هؤلاء كانوا عمداء في عهد بن غوريون. اريئيل شارون هو الاول الذي رقي ضابطا (موشيه كابلينسكي) في رتبة جنرال كسكرتير عسكري وقام بذلك مرتين اخريين وتحول هذا التحديد الى تقليد مقدس مع استمرارية من سكرتير عسكري الى قائد منطقة. القائد العسكري هو قائد عسكري والسكرتير هو سكرتير. طمس معالم المجالات هو من الاطراف التي تسهم بحوادث طرق سياسية وعسكرية. هذا ما سيجدونه ان فحصوا ذات يوم معدل السياسة في دم الجيش الاسرائيلي.

أمير اورن
(هآرتس) ـ 2006/9/12